

حقوقى: قانون استرداد الأموال المسروقة لم یشمل ملاحقة الأموال المهرّبة إلى كردستان!



أكد الخبير القانوني علي التميمي في حديث لموقع"المطلع" أن: "قانون استرداد الأموال الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية عليه ملاحظات كبيرة وكثيرة على مجلس النواب الالتفات إليها قبل تمرير القانون".

ويضيف التميمي ان "مشروع القانون لم یشر باي فقرة من فقراته الى اموال العراق المهرّبة الى اقليم كردستان او اليه التحري عنها وملاحقتها".

ويفيد التميمي ان "العديد من فقرات القانون مكررة وموجودة في فقرات قوانين عراقية اخرى نافذة مما يعني انتفاء الحاجة اليها وعدم الحاجة الى تكرارها واشغال البرلمان بقوانين مستنسخة ومراجعة فقرات القوانين قبل تمريره من قبل مجلس النواب".